هل تنجح خطة العراق في إنهاء أزمة الكهرباء المزمنة؟

الحكومة تعتمد استراتيجية مرحلية لإنتاج 45 ألف ميغاواط بحلول العام 2026

استقبل خبراء وأوساط اقتصادية الخطة الخمسية للحكومة العراقية والهادفة إلى إنهاء الأزمة المزمنة للكهرباء بكثير من التشكيك في تجسيدها واقعيا في ظل العقبات المالية التي من المرجح أن تكبل أهداف السلطات وعدم استقرار مناخ الأعمال لجذب المستثمرين لمعاضدة جهود بغداد في طريق تنفيذها، فضلا عن مشكلة الفساد.

تقاطعات معقدة في ملف الكهرباء

بغداد – يتابع الخبراء إعلان وزارة الكهرباء العراقية الثلاثاء اعتمادها خطة خمسية للوصول بالطاقة الإنتاجية إلى أكثر من أربعين ألف ميغاواط، من خلال بناء محطات جديدة بحذر شديد بالنظر إلى عدة عوامل قد تكون حائلا أمام تنفيذها على النحو الذي تطمح إليه بغداد.

وتواجه حكومة مصطفى الكاظمي ضغوطا لوضع حد لأزمة الكهرباء، التي باتت أحد أكبر المعضلات في البلد النفطي في وقت يبرر فيه المسؤولون العجز بالأزمات المالية الخانقة والحروب والتجاذبات السياسية التي كبلت نمو الاقتصاد المتعثر لسنوات طويلة.

وقال الناطق باسم وزارة الكهرباء أحمد العبادي في تصريحات نقلتها صحيفة "الصباح" المحلية إن "الإنتاج الحالي يبلغ أكثر من 20 ألف ميغاواط، والوزارة أعدت خططا قصيرة ومتوسطة وطويلة الأمد للسنوات الخمس المقبلة".

علي الصفار

أكبر مشكلات العراق تتمثل في ارتفاع مستويات عدم الكفاءة

وتتضمن الخطة القصيرة التي تستمر لمدة سنة إضافة 5 آلاف ميغاواط، تقضي بجذب تمويلات إلى محطة الدبس في شمال كركوك ووحدات في محطة بسماية بالعاصمة بغداد ومحطة الرميلة في البصرة، إضافة إلى إدخال عدد من الوحدات التي هي قيد الصيانة.

وفي حين تشمل الخطة المتوسطة إدخال 7 آلاف ميغاواط أخرى إلى الشبكة بعد ثلاث سنوات من الآن، فإن الخطة طويلة المدى التي تصل إلى خمس سنوات تستلزم الوصول إلى 45 ألف ميغاواط.

ويركز محللون على مفارقة مثيرة للجدل وهو أن يشتكي العراق، البلد العضو في أوبك، والذي يحتوي على ثروات نفطية وغازية هائلة، من أزمات متكررة في إنتاج الكهرباء ويقولون إنه لا يمكن تفسيرها إلا باستشراء الفساد والمحاصصة التي غيبت الكفاءات.

لكن ذلك ليس كل شيء، فمناخ الأعمال غير مشجع بسبب الاضطرابات الأمنية حيث يخرب المتطرفون الشبكة المحلية وهذا يتسبب في خسائر فادحة للدولة العاجزة عن تغطية الطلب المحلي في بلد يبلغ تعداد سكانه نحو 40 مليون نسمة.

وخلال الأسابيع الماضية، شهد العراق هجمات متصاعدة تستهدف أبراج نقل الكهرباء ومحطات التوليد، في بلد ينتج بين 19 و21 ألف ميغاواط من الطاقة الكهربائية، بينما يحتاج إلى أكثر من 30 ألف ميغاواط.

وهذا الانطباع أكده العبادي في تصريحاته بوضوح حين أقر أن هذه الخطة مقترنة بتوفر المقومات المكملة لها، وخاصة خطة توفير الوقود لتشغيل المحطات وتوفر التخصيصات المالية وقرارات حكومية داعمة لعمل وزارة الكهرباء.

وقال إن "وزارة الكهرباء تدعم الاستثمار في قطاع الكهرباء شريطة أن تكون مطابقة للمواصفات وبأسعار تنافسية، حيث سبق للوزارة التوصل إلى تعاقدات للاستثمار في محطة الخيرات الاستثمارية بطاقة 1400 ميغاواط وتوسيع محطات الرميلة وبسماية".

وفي خضم ذلك، يرى المختصون أنه سيكون من السهل للحكومة دوما أن تعزو ما يحصل من أزمات في هذا القطاع الحساس إلى استشراء الفساد والهجمات الإرهابية.

ونشر علي الصفار المحلل بوكالة الطاقة الدولية تغريدة على حسابه في موقع تويتر، يقول فيها إن "ما يحصل اليوم في قطاع الكهرباء العراقي مثل العاصفة إذ لا يتعلق الأمر بالوضع الفني فقط، فهناك عوامل غير فنية وأسباب سياسية واقتصادية أيضا".

ويتفق الصفار مع العديد من المحللين في نقطة مهمة ألا وهي أن إحدى أكبر مشكلات العراق تتمثل أساسا في ارتفاع مستويات عدم الكفاءة في كل من العرض وإدارة الطلب.

وتشير تقديرات وكالة الطاقة الدولية إلى أن قطاع الكهرباء العراقي يفقد ما بين 40 و50 في المئة من قدرتها بسبب تهالك الشبكة، وهذا هو الفرق بين ما يتم إنتاجه وما يتم تسليمه للمستهلكين.

وتحدث هذه الخسارة لأسباب فنية في أغلب الأحيان وعلى سبيل المثال، معدات نقل الكهرباء التالفة أو ضعيفة الأداء أو التي عفا عليها الزمن، وكذلك لأسباب غير فنية مثل السرقة أو تعرضها للتخريب.

وفي أواخر العام الماضي، أعلنت لجنة تحقيقية برلمانية عراقية، أنه تم إنفاق 81 مليار دولار على القطاع بين عامي 2005 و2019 دون تحسن يذكر على الخدمة.

ولا يزال العراق رهينا للغاز الإيراني لتشغيل محطات الكهرباء، حيث يستورد قرابة 20 مليون قدم مكعب قياسي يوميا، فيما يتطلب توفير 70 مليون قدم مكعب قياسي من الغاز يوميا لتشغيل المحطات، إضافة إلى نحو 1300 ميغاواط من الكهرباء.

خطة من 3 مراحل

- 5 آلاف ميغاواط تتم إضافتها إلى الشبكة بحلول نهاية 2022
- 7 آلاف ميغاواط تتم إضافتها إلى الشبكة بحلول نهاية 2024
- 45 ألف ميغاواط تتم إضافتها إلى الشبكة بحلول نهاية 2026

وحتى يتمكن من التخلص من هذا العبء دشنت وزارة النفط في يونيو الماضي محطة لإنتاج الغاز المصاحب لاستخراج النفط، بطاقة تبلغ حوالي 20 مليون قدم مكعب قياسي يوميا في حقل أبوغرب/الجنوب 1 بمحافظة ميسان، والذي تتولى سينوك الصينية تطويره.

كما شرعت بغداد في إبرام العديد من الاتفاقات مع شركات طاقة عالمية لتنويع مزيج الطاقة من خلال الاستفادة من الطاقة المستدامة وبالتالي تأمين الإمدادات بشكل مستقر مستقبلا.

وأبرم العراق الأحد الماضي عقدا مع مجموعة توتال الفرنسية لإنشاء محطات للطاقة البديلة في محافظة البصرة لإنتاج ألف ميغاواط خلال عام، فيما تجري الوزارة مفاوضات لتنفيذ مشاريع مماثلة لبناء محطات في عدد من المدن العراقية.

وستستثمر المجموعة في منشآت لاستعادة الغاز المشتعل في ثلاثة حقول نفطية من أجل توليد سعة أولية بمقدار 1.5 غيغاواط ثم 3 غيغاواط وبناء محطة للطاقة الشمسية بسعة 1 غيغاواط لإمداد منطقة البصرة.

وفي يونيو الماضي، كشف كمال حسين لطيف رئيس الهيئة العراقية للسيطرة على المصادر المشعة أن بلده ينوي استثمار 40 مليار دولار لبناء ثمانية مفاعلات ذرية قادرة على إنتاج حوالي 11 غيغاواط لمواجهة تحدي الكهرباء.

وقبل فترة توصل العراق إلى توافقات لاستيراد الطاقة الكهربائية من دول الخليج والأردن وتركيا، فيما لا يزال البلد يواجه مشكلات كبيرة من جراء توقف استيرادات الغاز من إيران لتشغيل المحطات الكهربائية الغازية في وسط وجنوب البلاد.

صادرات الأسماك تلهب الأسعار في أسواق مناطق سيطرة الشرعية اليمنية

عدن – تتفاقم معاناة المواطنين في عدن من لهيب الأسعار في أسواق الأسماك بالمدينة اليمنية في ظل إصرار الحكومة على الاستمرار في تصدير الإنتاج إلى الخارج والذي يتزامن مع تآكل مداخيل مختلف الشرائح الاجتماعية بسبب الأزمة الاقتصادية الخانقة.

ويشكو المواطنون في العاصمة المؤقتة للحكومة الشرعية من عدم قدرتهم على تحمّل تكاليف شراء البعض من الأسماك لأسرهم، مما أوجد أزمة لا يبدو أن السلطات لديها القدرة الآن للحد من تأثيرها نتيجة مساعيها للاستفادة من إيرادات القطاع بينما تتصاعد التحذيرات من تفشي جائحة الجوع بالبلد.

وتعتبر شواطئ ميناء عدن المطلة على بحر العرب من بين المناطق الساحلية المشهورة بصيد الأسماك، ويقوم الصيادون عبر قوارب صغيرة باصطياد أنواع كثيرة من بينها السلور والثخلة والديرك.

وبينما كان في سوق للسمك يقف فيه تجار على طاولات خشبية مكدسة بصيد طازج من أسماك الكنعد من سلالة التونة، والحبار أو النهاش الأحمر، قال أحمد اليافعي لوكالة رويترز "الآن يصل الكيلوغرام إلى سبعة أو ثمانية آلاف ريال (نحو 15 و16 دولارا بسعر الصرف الرسمي)، يعني يساوي ثمن كيلوغرام من اللحم.. هذه مصيبة من المصائب".

وأضاف "يعني كنا نأخذ الكيلوغرام بألف و1500 وألفين وممكن يزيد ليصل إلى حدود ثلاثة آلاف ريال على أقصى تقدير، والآن السعر أعلى، فكيلوغرام من سمك الثخلة أو الديرك يتجاوز العشرة آلاف ريال".

ويجري تداول العملة المحلية مقابل الدولار في السوق السوداء عند نحو 1030 تقريبا، وهو السعر المستخدم على نطاق واسع مقارنة بسعر رسمي للدولار عند نحو 580 ريالا.

ويرى يمنيون في جنوب البلد الممزق والمنقسم بسبب حرب مستعرة منذ ست سنوات، أن صادرات الأسماك إلى الدول المجاورة وخصوصا السعودية، أحد أسباب ارتفاع تضخم أسعار الغذاء.

وقبل الحرب جرى أيضا تصدير كميات كبيرة من الأسماك من مصائد غنية في البحر الأحمر وبحر العرب قبالة جنوب اليمن حيث كان الريال لا يزال قويا بما يكفي لمعظم اليمنيين لتناول الأسماك بانتظام.

لكن هبوط الريال في زمن الحرب جعل الأسماك ترفا باهظ الثمن لمن لا يملك عملة صعبة. وعلاوة على ذلك، فإن معظم سكان اليمن البالغ عددهم 29 مليون نسمة يعيشون حاليا فقط على بعض أشكال المساعدات الإنسانية.

ويقول صيادون محليون لرويترز إن أسعار الأسماك زادت إلى المثلين بشكل عام بسبب ارتفاع أسعار المشتقات النفطية التي قلصت هوامش ربحهم وبات الكثيرون يفضلون إرسال صيدهم إلى الخارج مقابل العملة الصعبة.

وسئم البعض من اليمنيين الفقراء، واعترض العشرات منهم في محافظة أبين الجنوبية سبل شاحنات المأكولات البحرية على الطريق الرئيسي إلى السعودية الأسبوع الماضي، مهددين بالمزيد من الاحتجاجات إذا استمر ارتفاع أسعار الأسماك.

هاشم ربيع

يجب أن تعلق الحكومة التصدير لثلاثة أشهر للحد من ارتفاع الأسعار

وقال أحد المحتجين لم تذكر رويترز هويته "ثروة بحارنا تذهب إلى أماكن أخرى بينما يكافح اليمنيون الفقراء من أجل وضع الطعام على المائدة".

وكحل ممكن، اقترح هاشم ربيع أمين عام جمعية صيادي عدن أن تعلق الحكومة التي تتخذ من المدينة مقرا لها صادرات الأسماك لمدة ثلاثة أشهر. وقال "أعتقد أنها فترة كافية لإيجاد دراسة متكاملة، دراسة نتوصل من خلالها على الأقل إلى الحد من ارتفاع الأسعار".

ويعيش السكّان في المناطق الخاضعة لسيطرة السلطة المعترف بها دوليا بقيادة الرئيس عبدربه منصور هادي أوضاعا معيشية بالغة الصعوبة لم يشهدوا لها مثيلا في حياتهم.

وتسبب الغلاء الجنوني في أسعار المواد الأساسية نتيجة تهاوي قيمة العملة في تلك المناطق في زيادة مستوى الفقر تقدره المنظمات الدولية عند 80 في المئة من تعداد السكان، وهو ما يربطه خبراء اقتصاد بسوء التصرّف في الموارد المتاحة.

للعرض فقط

السودان يشرع في إعادة هيكلة الجمعيات التعاونية

الخرطوم – شرع السودان بعد طول انتظار في إعادة هيكلة الجمعيات التعاونية التي تراهن عليها الحكومة الانتقالية للمساعدة على حل مشكلة غلاء المعيشة وبالتحديد ما تعلق منها بالسلع الاستهلاكية وتوفرها لشريحة معتبرة من الناس خاصة أصحاب الدخل المحدود.

وأصدر وزير التجارة والتموين علي جدو الثلاثاء قرارا يتم بمقتضاه تشكيل اللجنة العليا لتفعيل وإعادة هيكلة التعاونيات بناء على توصيات وقرارات مجلس الوزراء.

وتضم اللجنة وزير التجارة الذي يرأسها ووكيل وزارة التجارة والتموين رئيسا مناوبا ومدير عام وزارة الصناعة والتجارة بولاية الخرطوم عضوا ومقررا، إلى جانب ممثلي الوزارات والوحدات الحكومية ذات الصلة وعدد من الخبراء التعاونيين كأعضاء.

ونسبت وكالة الأنباء السودانية الرسمية إلى جدو قوله إنه "تم وضع تصور وخطة عمل لتفعيل القطاع التعاوني الإنتاجي والاستهلاكي في الأرياف وتعزيز دور المرأة في الاقتصاد".

وأوضح أنه تم حصر الجمعيات التعاونية على مستوى البلاد تمهيدا لربطها رقميا عبر الإدارة العامة للتعاون والمركز القومي لتدريب التعاونيين.

كما أكد على ضرورة تصميم نموذج مفاهيمي لتعاونيات الائتمان والادخار والإسكان والتعدين والطاقة والتأمين لربط التعاونيات بأسواق المال والبورصات السلعية في مواقع الإنتاج.

واعتبر أنه من المهم حشد جهود المغتربين السودانيين المهتمين بشؤون التعاون للمساهمة في تطوير التعاونيات عبر استنساخ نماذج التجارب الدولية الرائدة في هذا المضمار.

وشمل القرار أيضا العمل على فتح قنوات التواصل مع منظمات التعاون الدولية والإقليمية للاستفادة من فرص الدعم الفني والعمل على تشجيع التعاونيات للتواصل مع الجمعيات التعاونية في الدول الأخرى في إطار التعاون وتبادل الخبرات.

علي جدو

وضعنا تصوّرا وخطة عمل لتفعيل نشاط القطاع التعاوني

وتستعد الخرطوم لاحتضان المؤتمر القومي للتعاون في نوفمبر المقبل، والذي من المتوقع أن يشهد إبرام مذكرات تفاهم مع العديد من الفاعلين والمتدخلين في هذا الجانب وعلى رأسهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

وطيلة أشهر مارست الأوساط الاقتصادية السودانية ضغوطا لإعادة إحياء الجمعيات التعاونية من أجل توفير السلع وتقديم الخدمات للمواطنين بهدف تخفيف وطأة الانهيار الاقتصادي والمالي جراء فساد عقود من حكم عمر البشير الذي همّش كل مقاربات الاقتصاد الاجتماعي وأغرق البلد في دوامة من الأزمات.